التكاليف الإنتاجية كمعيار لكفاية الإدارة المزرعية في جمعيات الاصلاح الزراعي والائتمان

للدكتور حسين محمد عبد السميع * والدكتور محمد عبد الحميد الدسوقي ** والمهندس الزراعي السعيد سليم حسين ***

تهدف دراسة التكاليف لأى نشاط اقتصادى عموماً إلى الحكم على كفايته ووضع السياسة التى تهدف إلى تحسينه والرقى به . وبمعنى آخر يمكن عن طريق دراسة التكاليف معرفة العوامل التى تؤدى إلى رفع الكفاية الإنتاجية، وبالتالى خفض متوسط التكاليف الكلية للوحدة المنتجة ، فضلا عن إمكانية تحديد كميات الإنتاج التى تحقق أكبر أربحية وأقصى كفاية إنتاجية ممكنة فى نطاق الموارد المتاحة .

وتعتبر تكاليف الإنتاج من المعايير الاقتصادية الهامة التى يمكن عن طريقها الحكم على مدى كفاية عنصر الإدارة فى المزارع المختلفة أو المشروعات الانتاجية الزراعية ، كما يمكن تقدير صافى إيراد الوحدة التكنيكية المزرعية من خلال تقديرات التكاليف الانتاجية .

وتهم التكاليف الكلية خبراء إدارة المزارع عند حساب صافى ربح المزرعة خلال نشاطها الإنتاجى . وتدل البيانات الإحصائية لصافى الدخل على أنه عبارة عن الفائض الناتج من زيادة قيمة متدفقات الانتاج عن قيمة متدفقات المدخلات ، لذا فهى تعتبر ذات أهمية محدودة عند وضع القرارات

---

* الدكتور حسين محمد عبد السميع : رئيس قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة ، جامعة الأزهر .

** الدكتور محمد عبد الحميد الدسوقى : أستاذ الاقتصاد الزراعى المساعد بكلية الزراعة جامعة الأزهر .

*** المهندس الزراعى السعيد سليم حسين : بالجهاز المركزى للمحاسبات .

الإنتاجية إذ لا نستطيع أن نقرر المقدار الأمثل من المورد المتغير الواجب إضافته إلى مجموعة العوامل الثابتة . ومن ثم فإن تكاليف الانتاج للوحدة هى التى تساعد مساعدة ملموسة فى وضع الخطة الاستغلالية للمزرعة وتوجيه الموارد .

ويشير اصطلاح التكاليف عموماً إلى جملة قيمة ما يدفع لخدمات جميع العوامل الانتاجية والمواد الخام التى استخدمت فى الإنتاج . وتتوقف التكاليف الكلية لأى مشروع على كيفية الإنتاج ممثلة فى الدالة الانتاجية المتبعة وعلى مستويات الأسعار السائدة لاستخدام العناصر الإنتاجية .

ولتنظيم أرباح المزرعة ، فإنه لابد للمزارع أن ينتج عند المستوى الإنتاجى الذى تتساوى عنده التكاليف الحدية مع الإيراد الحدى ، إلا أن هناك بعض العوائق التى تحول دون إمكان المزارع من الإنتاج عند النقطة التى تتساوى عندها التكاليف الحدية بالإيرادات الحدية ، وبالتالى لا يستطيع تعظيم أرباحه ، وربما يرجع ذلك إلى : (ا) غالباً ما ينتج الفرد فى ضوء معلومات غير كاملة ويستطيع فقط عمل تقديرات عن الأسعار والغلات المستقبلة وكثيراً ما تنحرف هذه التوقعات عن النتائج التى تحدث فعلا . (ب) لو فرض وصح ما توقعه المنتج الفرد للأسعار والغلات المستقبلة فإنه لا يستطيع زيادة إنتاجه إلى المستوى الأمثل ، وذلك بسبب ظاهرة تقنين رأس المال .

وإذا تحددت التكاليف الثابتة ، فإن التكاليف المتغيرة تكون وحدها الأساس فى وضع الخطة الاستغلالية للمزرعة ، إذ أن التكاليف المتغيرة فقط هى التى ستؤثر على النسبة التى تتغير بها التكاليف الكلية .

وتتغير نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف الكلية ، حسب أنواع المزارع ، وحجم المشروع ، ونظام المحاسبة . وعادة ما تمثل التكاليف المتغيرة نسبةأ كثر من التكاليف الكلية فى مزارع الألبان عن المزارع العادية ذات الطابع الإنتاجى المحصولى الحقلى .

وتعتبر التغيرات فى تكاليف الوحدة المنتجة على جانب كبير من الأهمية إذ تتصل بتكاليف الإنتاج مزايا المزارع ذات الأحجام المختلفة ، كما تتغير طبيعة منحنيات التكاليف تبعاً للتغيرات فى الدالة الإنتاجية والتغيرات فى سعر الموارد المتغيرة ، وخدمات الموارد الثابتة .

ويجب القول بأن مديرى المزارع يهتمون وبالدرجة الأولى بالعلاقة بين التكلفة المزرعية والإيراد المزرعى ، حيث إن مثل هذه العلاقة يتحدد فى ظلها نوعية المنوال المزرعى والنواتج المزرعية والنواتج السائدة ومدى الامتداد أو الانكماش فى السعات المزرعية .

ولما كان اتجاه الدولة فى الآونة الأخيرة نحو ازدياد فاعلية النظام التعاونى خاصة الزراعى ، والاعتماد على الجمعيات التعاونية فى إدارة الكثير من الأعمال التجارية أو الزراعية فقد بدأت أول ما بدأت بجعل الجمعية التعاونية الزراعية — متعددة الأغراض — أساس تنظيم استغلال الأراضى الزراعية التى حصل عليها المزارعون من الأراضى التى خضعت لقانون الاصلاح الزراعى ، ورغبة منها فى أن تعم الفوائد التى يمكن أن تحققها الجمعيات التعاونية فقد قررت التوسع فى إنشاء تلك الجمعيات فى المناطق الزراعية الأخرى خارج مناطق الإصلاح الزراعى ، وحتى تتمكن تلك الجمعيات الزراعية من تحقيق أهدافها قصرت حصول أى مزارع على خدمات المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى على أعضاء الجمعيات التعاونية .

والآن وبعد انقضاء فترة طويلة على تنفيذ النظام التعاونى داخل وخارج أراضى الإصلاح الزراعى ، فإن من المعقول أن نقوم بدراسة الكفاية التى يتميز بها كل نوع من أنواع تلك الجمعيات لبيان المزايا والمعوقات التى تعترض سبيل كل منها ، والاستفادة من ذلك فى تقرير مدى كفاية هذه المنظمات التعاونية فى تحقيق أغراضها ومدى كفاية عنصر الإدارة بها .

ونظراً لما توليه الدولة بكافة أجهزتها المختلفة — وفى مقدمتها الجمعيات التعاونية الزراعية — من اهتمامات خاصة بمحصول القطن ، كما أنه يحتل

مركز الصدارة بالنسبة للخدمات التى تؤديها الجمعيات التعاونية الزراعية ، فقد وقع عليه الاختيار لإجراء هذه الدراسة .

وفى سبيل ذلك تم تصميم استمارة استبانة لتجميع البيانات الإحصائية اللازمة عن التكاليف والانتاج لمحصول القطن فى الموسم الزراعى (٦٨ / ١٩٦٩) ، كما تم أخذ عينة عشوائية من المزروعات التى تتكون منها منطقة عمل هذه الجمعيات ، وقد استخدمت معادلات تقدر حجم العينة الممثلة للمجتمع أصدق تمثيل . ومن ثم حددت أفراد العينة فى أراضى الاصلاح الزراعى والائتمان الزراعى .

ونظراً لأن منطقة عمل الجمعية التعاونية الزراعية للإصلاح الزراعى غالباً ما تشمل مساحات من الأرض المستولى عليها تقع ضمن زمام أكثر من قرية ، فقد تم تجميع بيانات التكاليف والإنتاج بجمعيات الإصلاح الزراعى وجمعيات الائتمان الزراعى المجاورة لها والمتداخلة معها فى منطقة العمل ، وذلك لإمكان المقابلة بينهما فى ظل ظروف متشابهة .

ولما كان تجميع البيانات عن تكاليف الإنتاج وصافى الإيراد المزرعى لكافة المحاصيل التى تقدم هذه التعاونيات خدمات إنتاجها ، ولعدم إمكان تجميع بيانات عن سائر جمعيات الإصلاح الزراعى التى يبلغ عددها ٦٣٢ جمعية محلية موزعة على ٦٨ منطقة منتشرة فى أنحاء محافظات جمهورية مصر العربية ، فقد استقر الرأى على اختيار الجمعيات التعاونية الزراعية للإصلاح الزراعى بكفر الأمير ونوب طريف — بمنطقة السنبلاوين محافظة الدقهلية — لإجراء البحوث الخاصة بالتكاليف الانتاجية فيها . واستكمالا للدراسة فقد تم تجميع البيانات عن الأراضى المتداخلة فى زمام جمعيات الإصلاح الزراعى المذكورة والتى تقوم بخدماتها جمعيات الائتمان الزراعى وهى أراضى الجمعيات التعاونية الزراعية (ائتمان) المجاورة لها والمتداخلة معها فى الزمام والتى تمثل منطقة عمل الجمعية التعاونية الزراعية (ائتمان) بكفر الأمير والجمعية التعاونية الزراعية (ائتمان) بالحصاينة والجمعيات التعاونية الزراعية (ائتمان) بدبو الوسطى والجمعية التعاونية الزراعية للإصلاح الزراعى بنوب طريف والأراضى المجاورة لها والمتداخلة معها فى الزمام

وهى تمثل مناطق عمل الجمعية التعاونية الزراعية (ائتمان) بنوب طريف والجمعية التعاونية الزراعية (ائتمان) بنورى باشا .

تحليل الدراسة الميدانية للجمعيات التعاونيه الزراعية فى أراضى الإصلاح الزراعى والائتمان الزراعى

تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن التكاليف الكلية للفدان قد تباينت بشكل واضح إذ تراوحت بين ٧٧,٥٠٠جنيهاً، ٩٢,١٠٠جنيها ، فى نفس الوقت الذى تراوحت فيه تكلفة القنطار بين ١٢جنيها وحوالى١٣جنيهاً للقنطار، وذلك كما هو واضح من جدول (١) . ولم يقتصر التباين على إجمالى التكاليف ، بل إن الفروق بين ما تكلفه كل بند من بنود التكلفة فى كل جمعية من تلك الجمعيات كان هو الآخر مجالا للمزيد من الاهتمام والذى استوجب أن يكون دراستنا للتكاليف بشكل تفصيلى وأكثر دقة ، وهو ما ستناوله بشىء من التفصيل فيما يلى :

(أولا) بالنسبة للتكاليف الكلية للوحدة المساحية الأرضية فى إنتاج القطن :

قدرت التكاليف الكلية لإنتاج فدان القطن بأراضى جمعية نوب طريف للإصلاح الزراعى بنحو ٨٧,١٠٠ جنيهاً انخفضت إلى ٧٧,٥٩٠جنيهاً بأراضى جمعية نوب طريف للائتمان الزراعى . وتبلغ هذه التكاليف حوالى ٩٢,١٣٠، ٨٦,٨٥٠ جنيهاً فى أراضى كفر الأمير التابعة لجمعيتى الإصلاح الزراعى والائتمان الزراعى على الترتيب . وباحتساب متوسط التكاليف الكلية لإنتاج فدان القطن بأراضى جمعيات الإصلاح الزراعى فى العينة قد وجد أنه حوالى ٩٠ جنيهاً ، بينما قدر فى أراضى جمعيات الائتمان موضع الدراسة بنحو ٨٢ جنيهاً فقط .

وقد يرجع ارتفاع متوسط التكاليف الكلية فى أراضى جمعيات الإصلاح الزراعى عن مقابلتها فى أراضى جمعيات الائتمان الزراعى المجاورة لها فى عينة البحث للأسباب التالية :

جدول (١)

هيكل متوسط التكاليف الكلية للفدان وبالنسبة للقنطار من القطن بأراضى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى والائتمان الزراعى خلال الموسم الزراعى (٦٨ / ١٩٦٩) بالجنيه

	(إصلاح) نوب طريف		(ائتمان) بنوب طريف ونورى باشا		(إصلاح) كفر الأمير		(ائتمان) كفر الأمير والحصاينة ودبوالوسطى	
	بالنسبة للفدان	بالنسبة للقنطار	بالنسبة للفدان	بالنسبة للقنطار	بالنسبة للفدان	بالنسبة للقنطار	بالنسبة للفدان	بالنسبة للقنطار
التكاليف الثابتة :								
الإيجار	٢٧,٨	٤,١	٢١,٤	٣,٣	٣١,٠	٤,٢	٢٤,٨	٣,٧
الضرائب	٩,٦	١,٤	٧,١	١,١	١٠,٣	١,٤	٨,٢	١,٢
الحراسة	٠,٨	٠,١	٠,٨	٠,١	٠,٨	٠,١	٠,٩	١,٤
الجملة	٣٨,٢	٥,٦	٢٩,٣	٤,٥	٤٢,١	٥,٧	٣٣,٩	٥,٠

التكاليف المتغيرة :								
التقاوى	١,١	٠,٢	٠,٤	٠,٢	١,١	٠,٢	١,٣	٠,٢
الأسمدة الكيماوية	٨,٢	٠,٢	٧,٥	٠,٢	٩,٦	١,٣	٨,٣	٠,٢
« البلدية	٢,٩	٠,٤	١,٥	٠,٢	٢,٤	٠,٣	٢,١	٠,٣
المبيدات الحشرية	٦,٨	١,٠	٨,٤	١,٣	١,٢	١,١	١٠,٠	١,٥
الحرث الآلى	٢,٠	٠,٣	٢,٦	٠,٤	١,٤	٠,٢	٢,٤	٠,٤
الرى الآلى	٤,٠	٠,٦	٤,٧	٠,٧	٥,١	٠,٧	٥,٨	٠,٩
خدمات ماليةأخرى	٠,٦	٠,١	٠,٦	٠,١	١,٢	٠,٢	٠,٧	٠,١
العمالة البشرية	٢٠,٢	٣,٠	٢٠,٥	٣,٢	٢٠,٤	٢,٨	٢٢,٨	٣,٣
أجور حيوانات	٣,١	٠,٥	١,١	٠,٢	٠,٥	٠,١	٠,٤	٠,١
الحملة	٤٨,٩	٦,٣	٤٨,٣	٦,٥	٤٩,٩	٦,٩	٥٣,٠	٧,٠
التكاليف الكلية	٨٧,١	١١,٩	٧٧,٦	١١,٠	٩٢,٠	١٢,٦	٨٦,٩	١٢,٠

المصدر : حسبت من واقع استمارة استبانة الدراسة الميدانية .

(١) ارتفاع متوسط التكاليف الثابتة فى أراضى جمعيات الاصلاح الزراعى : إذ قدر هذا المتوسط للفدان حوالى ٤٠ جنيهاً فى الأولى ونحو ٣٢ جنيهاً فى الثانية ، حيث بلغ متوسط التكاليف الثابتة لفدان القطن لعينتى أراضى الإصلاح الزراعى حوالى ٣٨ جنيها بجمعيات ائتمان نوب طريف ونورى باشا ، ونحو ٣٤ جنيهاً بجمعيات ائتمان كفر الأمير والحصاينة ودبو الوسطى . ويعزى ارتفاع التكاليف الثابتة فى أراضى الاصلاح الزراعى عنها فى أراضى الائتمان الزراعى إلى إرتفاع الضريبة العقارية الأصلية المفروضة على أراضى الإصلاح الزراعى عن تلك المفروضة على أراضى الائتمان الزراعى فى العينة ، مما ترتب عليه إرتفاع القيمة الإيجارية والضريبة العقارية الإضافية بأراضى الإصلاح الزراعى(١) . ومما يجدر الاشارة إليه هنا فى هذا المقام أن القيمة الإيجارية لا تمثل قيما مدفوعة بالنسبة للزراع أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية للإصلاح الزراعى وخاصة المملكة لأراضى الإصلاح الزراعى ، حيث يتحمل العضو بقية قسط مشترى الأرض فقط ، الأمر الذى يعكس ضآلة ما يتحمله الأعضاء المملكين بجمعيات الإصلاح الزراعى من التكاليف الثابتة ،وهو ما يظهر أثره عند حساب صافى الربح المزرعى ونسبة التكاليف المتغيرة للإيراد الكلى .

(٢) قدر متوسط التكاليف المتغيرة بأراضى الإصلاح الزراعى فى العينة بحوالى ٤٩ جنيهاً للفدان ، بينما قدرت هذه التكاليف بأراضى الائتمان الزراعى فى العينة بحوالى ٥١ جنيهاً للفدان . فقد بلغ متوسط التكاليف المتغيرة لفدان القطن فى أراضى الإصلاح الزراعى بالعينة حوالى ٤٩ جنيهاً بجمعية نوب طريف ، ونحو ٥٠ جنيهاً فى جمعية كفر الأمير . وفى أراضى الائتمان الزراعى حوالى ٤٨ جنيهاً بجمعيات الائتمان الزراعى بنوب طريف

---

(١) المصدر : المادة ٣٣ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ والخاصة بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر .

ونورى باشا ، ونحو ٥٣ جنيهاً بجمعيات الائتمان الزراعى بكفر الأمير والجمعيات بالحصاينة ودبو الوسطى .

وحيث إن التكاليف الثابتة تعتبر من التكاليف التى لا حيلة للإدارة المزرعية أمامها ، وبصرف النظر عن السياسة الإنتاجية أو الادارية التى يمكن اتباعها ، لذلك فسنكتفى هنا بمناقشة هيكل متوسط التكاليف المتغيرة لفدان القطن فى كل من أراضى الإصلاح الزراعى وأراضى الائتمان الزراعى فى العينة حيث أوضحت الدراسة النتائج التالية :

(ا) قدر متوسط تكاليف التقاوى للفدان بأراضى الإصلاح الزراعى بحوالى ١,١٤٠ جنيها بجمعية نوب طريف ، ونحو ١,١٢٧ جنيها بجمعية كفر الأمير ، بينما قدرت بأراضى الائتمان الزراعى بحوالى ١,٣٦٣ جنيهاً بجمعيات نوب طريف ونورى باشا ، ونحو ١,٣١٥ جنيها بجمعيات كفر الأمير والحصاينة ودبو الوسطى . ويرجع السبب فى ارتفاع متوسط تكاليف التقاوى للفدان فى أراضى جمعيات الائتمان الزراعى عنها بأراضى جمعيات الاصلاح الزراعى إلى الاختلاف فى معدلات التقاوى المستخدمة فى كل منها وليس لأسعار التقاوى نفسها . وقد أوضحت الدراسة أن الجمعيات التعاونية الزراعية فى كل من أراضى الاصلاح الزراعى تتكفل بتوفير جميع التقاوى اللازمة ويحصل عليها الزراع بالأجل .

(ب) قدر متوسط قيمة الأسمدة الكيماوية المستخدمة فى أراضى الاصلاح الزراعى بحوالى ٨,٢٣٨ جنيهات بجمعية نوب طريف ، ونحو ١,٥٥٣ جنيها بجمعية كفر الأمير . بينما قدر متوسط قيمة الأسمدة المستخدمة فى أراضى الائتمان الزراعى المجاورة بحوالى ٧,٤٧٨ جنيهات بجمعيات ائتمان نوب طريف ونورى باشا ، ونحو ٨,٢٦١ جنيهات بجمعيات ائتمان كفر الأمير والحصاينة ودبو الوسطى . ويرجع السبب فى ارتفاع قيمة الأسمدة المستخدمة فى أراضى الإصلاح الزراعى عنها فى أراضى الائتمان الزراعى

إلى اختلاف المعدلات السمادية المستخدمة فى كل منها وليس لارتفاع الأسعار كما قد يعتقد ، فضلا عن ارتفاع المعدلات التى تصرفها جمعيات الإصلاح الزراعى للأعضاء عن تلك المنصرف فى جمعيات الائتمان الزراعى ، فإن الزراع أعضاء جمعيات الإصلاح يلجأون إلى محاولة تكثيف الإنتاج بمزيرعاتهم الصغيرة بهدف الحصول على أكبر عائد ممكن . وفى سبيل ذلك فإنهم يلجأون إلى استخدام كميات سماد كيماوى إضافية عن طريق السوق وقد قدرت الكميات المستخدمة بحوالى ٢١٪ بجمعية نوب طريف ، ونحو ١٨٪ بجمعية كفر الأمير ، بينما قدر المشترى من هذه الأسمدة من الأسواق بأراضى أعضاء جمعيات الائتمان الزراعى بحوالى ٢٠ ٪ من قيمة الأسمدة المستخدمة بجمعيات ائتمان نوب طريف ونورى باشا ، وحوالى ١٦ ٪ بجمعيات الائتمان بكفر الأمير والحصاينة ودبو الوسطى .

(ج) قدر متوسط قيمة الأسمدة البلدية المستخدمة فى فدان القطن بأراضى الإصلاح الزراعى بحوالى ٢,٩٠٠ جنيه بجمعية نوب طريف ، ونحو ٢,٤٢٧ جنيها بجمعية كفر الأمير ، بينما ورد متوسط قيمة السماد البلدى المستخدم فى الفدان بأراضى الائتمان الزراعى بحوالى ١,٤٦٠ جنيها بجمعيات نوب طريف ونورى باشا ، ونحو ٢,٠٩٣ جنيه بجمعيات الائتمان بكفر الأمير والحصاينة ودبو الوسطى . ويرجع السبب فى ارتفاع متوسط قيمة الأسمدة البلدية المستخدمة فى فدان القطن بجمعيات الإصلاح الزراعى عنها فى جمعيات الائتمان الزراعى إلى اتباع المعدلات المستخدمة فى أراضى الإصلاح عن تلك المستخدمة فى أراضى الائتمان الزراعى ، حيث لا تمثل الأسمدة البلدية فى جمعيات الاصلاح الزراعى قيما مدفوعة من الزراع ، حيث لا يقوم زراع أراضى الاصلاح الزراعى بشراء أسمدة بلدية من الغير إنما يعتمدون فى ذلك على نواتج حيوانات المزرعة ، وتؤدى وفرته لديهم إلى يسر استخدامه فى مزارعهم ، بعكس الحال فى مزيرعات الائتمان الزراعى التى قد يضطر بعض الأعضاء الزراع بها إلى شراء أسمدة بلدية

نقداً من السوق ، وهو ما يشمل العامل المحدد لاستخدام المزيد من الأسمدة البلدية ، حيث يقدر المشترى من السوق من الأسمدة البلدية المستخدمة بأراضى جمعيات الائتمان الزراعى فى العينة بحوالى ٤٣ ٪ تقريباً .

(د) يلى ذلك المبيدات الحشرية كأحد عناصر التكاليف المتغيرة ، حيث قدر متوسط قيمة المستخدم منها فى فدان القطن بأراضى الاصلاح الزراعى بحوالى ٦,٨٠٠ جنيهات بجمعية نوب طريف ، ونحو ٨,٢٤١ جنيهات بجمعية كفر الأمير ، بينما قدر المستخدم منها بأراضى الائتمان الزراعى بحوالى ٨,٣٧٦ جنيهات بجمعيات ائتمان نوب طريف ونورى باشا ، ونحو ٩,٩٥٦ جنيهات تقريباً بأراضى جمعيات الائتمان بكفر الأمير والحصاينة ودبو الوسطى . ولا يمكن تعليل انخفاض تكلفة المبيدات الحشرية بجمعيات الإصلاح الزراعى عنها بجمعيات الائتمان الزراعى إلى مجهودات الجمعية فى تمكين الأعضاء من الحصول على احتياجاتهم منها بأسعار مخفضة، وإنما قد يرجع السبب إلى اختلاف درجة تعرض زراعات القطن للاصابة بالآفات المختلفة ، وعلى الأخص ديدان ورق القطن . وتلعب المقاومة اليدوية دوراً رئيسياً فى ذلك حيث قد ترجع الاختلافات فى الإصابة بفقس دودة ورق القطن إلى المجهودات الجادة المبذولة من جانب الجمعيات والأعضاء الزراع فى عملية المقاومة اليدوية . ومن المعتقد أن ارتفاع قيمة المستخدم من المبيدات الحشرية إنما يشير إلى علاقة عكسية بالنسبة للإنتاج ، وذلك بعكس عناصر الإنتاج الأخرى . كما قد يشير ارتفاع تكلفة الفدان من المبيدات إلى انخفاض كفاية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية والعاملين بها .

(هـ) الخدمات الآلية : وتمثل أحد بنود التكاليف المتغيرة الهامة فى هذه الدراسة نظراً لأهمية الدور الذى يمكن أن تؤديه الجمعيات التعاونية الزراعية فى هذا المجال وعلى الأخص فى تأدية خدمات الحرث والتزحيف والتخطيط المطلوبة ، وكذلك خدمات الرى الآلية . وقد قدر متوسط تكاليف الحرث والتزحيف والتخطيط الآلية المستخدمة فى فدان القطن فى

عينة البحث من أراضى الإصلاح الزراعى بحوالى جنيهين للفدان بجمعية نوب طريف ، ونحو ١,٤٥٠ جنيها بجمعية كفر الأمير ، بينما قدرت فى أراضى الائتمان الزراعى بحوالى ٢,٥٩٥ جنيها بجمعيات نوب طريف ونورى باشا ، ونحو ٢,٤٠٩ جنيها بجمعيات كفر الأمير والحصاينة ودبو الوسطى . ولا يرجع انخفاض متوسط تكلفة حرث وتزحيف وتخطيط فدان القطن بأراضى الإصلاح الزراعى عنها فى أراضى الائتمان الزراعى فى العينة إلى دور التنظيمات التعاونيه الزراعية بالإصلاح الزراعى فى ذلك ، إنما يرجع إلى عدم قيام جمعيات الإصلاح الزراعى بأداء جميع خدمات الحرث المطلوبة للأعضاء واعتماد البعض منهم فى ذلك على تأدية الخدمة آلياً من الغير بالأجر النقدى ، أو تأديتها بالمحراث البلدى ، حيث قدر ما تقدمه جمعية كفر الأمير للاصلاح الزراعى من خدمات الحرث المستخدمة بحوالى ٣٤ ٪ من الخدمات المستخدمة ، كما بلغت تكاليف أداء خدمة الحرث للفدان بجمعية نوب طريف للإصلاح الزاعى حوالى ٢,٥٥٠ جنيها تقريباً ، وحوالى ٣,٢٦١ جنيهاً للفدان بجمعية كفر الأمير للاصلاح الزراعى . بينما تقدر تكاليف حرث وتزحيف وتخطيط فدان القطن بأراضى الائتمان المجاورة بحوالى ٢,٥٠٠ جنيه للفدان فى المتوسط . بينما يقدر متوسط تكاليف الرى الآلى المستخدم فى الفدان بحوالى ٤,٠٤٠ ، ٥,١٣٩ جنيهات تقريباً بأراضى جمعيات الإصلاح الزراعى فى العينة وتقدر بنحو ٤,٧٣٠ ، ٥,٧٦٤ جنيها للفدان بأراضى جمعيات الائتمان الزراعى فى العينة . وتقوم جمعيات الاصلاح الزراعى بتقديم جميع خدمات الرى اللازمة للأعضاء فى العينة . وقد يرجع انخفاض الرى الآلى بأراضى الاصلاح الزراعى إلى كفاية تعاونيات الإصلاح الزراعى فى ذلك بامتلاكها الآلات وأدائها الخدمات المطلوبة للأعضاء حسب التكاليف الفعلية ، ولو أنه مازال مطلوباً منها تخفيض تكاليفها فى الرأى إلى أقل من ذلك .

(و) العمالة البشرية : ويقدر أجر المستخدم منها فى فدان القطن بأراضى الإصلاح الزراعى فى العينة بحوالى ٢٠,٢٣٠ جنيهاً للفدان بجمعية

نوب طريف ، ونحو ٢٠,٣٥٤ جنيهاً للفدان بجمعية كفر الأمير ، بينما قدرت تكاليف العمال فى فدان القطن بأراضى الائتمان الزراعى فى العينة بنحو ٢٠,٥٤٠ جنيهاً بجمعيات نوب طريف ونورى باشا ، ونحو ٢٢,٠٤٨ جنيهاً بجمعيات كفر الأمير والحصاينة ، وهو ما يتضح منه عدم وجود فرق يذكر فى تكاليف العمالة البشرية المستخدمة فى فدان القطن — باستثناء أراضى الائتمان بكفر الأمير والحصاينة ودبو الوسطى — حيث يتحدد تكلفة المستخدم من العمالة البشرية بالعمليات الزراعية المختلفة المؤداة وفئات الأجور ، ونظراً لتشابه الظروف فى كل من أراضى الإصلاح الزراعى والائتمان الزراعى فى العينة فى ذلك فإنه كان من المتوقع تقارب قيمة تكاليف العمالة فى كل من أراضى الإصلاح الزراعى والائتمان الزراعى فى العينة وإن كان من المتوقع اختلافهما فى درجة اعتمادها على العمل الأجير فقد أوضحت الدراسة اعتماد مزيرعات الإصلاح الزراعى على العمل البشرى من داخل الأسرة ، بينما اعتمدت مزيرعات الائتمان الزراعى على العمل الأجير بجانب العمل العائلى من أفراد الأسرة .

(ثانياً) بالنسبة للتكالف الإنتاجية للوحدة الوزنية القطنية :

(١) قدر متوسط التكاليف الكلية لإنتاج قنطار القطن فى أراضى الإصلاح الزراعى بمنطقتى بنوب طريف وكفر الأمير بنحو ١٢,٩٤٠ ، ١٢,٦٢٠ جنيهاً على الترتيب ، بينما تصل نفس هذه التكاليف فى أراضى الائتمان الزراعى بحوالى ١٢,٠٠٠ ، ١٢,٩٥٠ جنيهاً على الترتيب بجمعيتى نوب طريف وكفر الأمير ، ويتضح من ذلك أن التكاليف الكلية لإنتاج قنطار القطن فى أراضى الإصلاح الزراعى أعلى من مقابلتها فى أراضى الائتمان الزراعى ، إذ يقدر المتوسط للتكاليف الكلية فى الأولى بنحو ١٢,٧٨٠ جنيهاً، بينما ينخفض فى الثانية إلى ١٢,٤٨٠ جنيهاً بفارق يقدر بنحو ثلاثين قرشاً للقنطار الواحد المنتج من القطن . وقد يرجع ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع متوسط التكاليف الثابتة لإنتاج قنطار القطن فى أراضى الإصلاح

الزراعى عن مقابلتها فى الائتمان الزراعى ، إذ تقدر فى الأولى بنحو ٥,٧٠٠ جنيهات وحوالى ٤,٨٠٠ جنيهات فى الثانية وذلك على الرغم من ارتفاع متوسط إنتاجية فدان القطن فى أراضى الإصلاح الزراعى عنه فى أراضى الائتمان الزراعى . إذ بينما يقدر فى الأولى بنحو ٧ قناطير فإنه ينخفض إلى ٦,٥ قناطير ، إلا أن هذا الفارق الإنتاجى لا يعوض ارتفاع متوسط التكاليف الثابتة الكلية بين أراضى الإصلاح الزراعى والائتمان الزراعى ، إذ بينما يمثل متوسط التكاليف الثابتة فى أراضى الإصلاح الزراعى حوالى ٤٤ ٪ ، ٣٤ ٪ من قيمة التكاليف الكلية بجمعيتى بنوب طريف وكفر الأمير على الترتيب ، فإن هذه النسبة تصل فى أراضى الائتمان الزراعى لنفس منطقة الجمعية نحو ٣٨ ٪ ، ٤٠ ٪ من إجمالى التكاليف الكلية على الترتيب .

(٢) يبلغ متوسط التكاليف المتغيرة لإنتاج قنطار القطن فى أراضى الإصلاح الزراعى بحوالى ٧,٣٠٠ ، ٦,٨٠٠ جنيهات بجمعيتى نوب طريف وكفر الأمير على الترتيب ، بينما يصل هذا المتوسط فى أراضى الائتمان لنفس الجمعيتين السابقتين حوالى ٧,٥٠٠ ، ٧,٩٠٠ جنيهات على التوالى . ويتضح من ذلك أن متوسط التكاليف المتغيرة لإنتاج قنطار القطن فى أراضى الإصلاح الزراعى يقدر بحوالى ٧ جنيهات ، بينما يرتفع إلى ٧,٧٠٠ جنيهات فى أراضى الائتمان الزراعى . وللوقوف على مكونات التكاليف المتغيرة لإنتاج القطن ، فقد حللت هذه المكونات وتبين من هذه الدراسة أن :

(ا) متوسط تكاليف التقاوى لإنتاج القنطار من القطن تبلغ نحو ١٦ قرشاً فى أراضى الإصلاح ، وترتفع إلى ٢٠,٥ قرشـاً فى أراضى الائتمان الزراعى .

(ب) يبلغ متوسط نفقة الأسمدة الكيماوية حوالى ٧٧ قرشاً لإنتاج قنطار القطن فى أراضى الإصلاح الزراعى ، وينخفض إلى ٢٢ قرشاً فى أراضى الائتمان الزراعى ، مما يوضح أن مزارعى الإصلاح الزراعى ، يقومون

باستخدام مخصبات كيماوية بدرجة أكبر عن مقابلهم فى أراضى الائتمان الزراعى .

(ج) يقدر متوسط نفقة استخدام السماد البلدى بنحو ٨٨ قرشاً لإنتاج قنطار القطن فى أراضى الإصلاح الزراعى ، وينخفض إلى ٧٧ قرشاً فى أراضى الائتمان الزراعى .

(د) ترتفع تكلفة استخدام المبيدات الحشرية فى إنتاج قنطار القطن فى أراضى الائتمان الزراعى عن مثيلتها فى أراضى الإصلاح الزراعى ، إذ بينما تقدر فى الأولى بنحو ١,٣٩ جنيها ، فإنها تنخفض فى الثانية إلى ١,٠٧٠ جنيه تقريباً .

(هـ) تنخفض تكلفة الحرث الآلى لإنتاج قنطار القطن فى أراضى الإصلاح الزراعى عن مثيلتها فى أراضى الائتمان الزراعى ، إذ بينما تصل فى الأولى إلى حوالى ٢٥ قرشاً فانها ترتفع فى الثانية إلى نحو ٣٨ قرشاً .

(و) تنخفض تكلفة الرى الآلى لإنتاج قنطار القطن فى أراضى الإصلاح الزراعى عن مثيلتها فى أراضى الائتمان ، إذ بينما تقدر فى الأولى بحوالى ٦٥ جنيهاً فإنها ترتفع إلى ٧٩ قرشاً فى الثانية .

(ز) يرتفع متوسط ما يخص تكلفة إنتاج قنطار القطن فى أراضى الإصلاح الزراعى من خدمات آلية إلى حوالى ١٢ قرشاً تنخفض إلى تسع قروش فى أراضى الائتمان الزراعى .

(ح) ينخفض متوسط تكلفة إنتاج قنطار القطن فى أراضى الإصلاح الزراعى عنه فى أراضى الائتمان الزراعى ، إذ بينما يبلغ فى الأولى ٢,٩٠ جنيه فإنه يرتفع إلى ٣,٢٤ جنيهات فى الثانية .

(ط) ترتفع تكلفة أجور الحيوانات المستخدمة لإنتاج قنطار القطن فى أراضى الإصلاح الزراعى عن مثيلتها فى أراضى الائتمان ، إذ بينما تبلغ فى الأولى حوالى ٢٧ قرشاً ، فإنها تنخفض إلى نحو ٢٢ قرشاً فى الثانية .

(ثالثاً) صافى الإيراد المزرعى للوحدة المساحية القطنية فى أراضى جمعيات الإصلاح الزراعى والائتمان الزراعى :

قدر فى هذا البحث متوسط التكاليف الكلية لفدان القطن ، وكذلك متوسط الإنتاج الفيزيقى من القطن الزهر وثمن بيع القنطار تسليم المزرعة فى أربعة المجمعات السابق توضيحها ، وذلك بهدف التعرف على صافى الإيراد المزرعى فى كل من أراضى الإصلاح الزراعى والائتمان الزراعى حيث قدر متوسط صافى الإيراد المزرعى لفدان القطن بأراضى الجمعية التعاونية الزراعية للاصلاح الزراعى بنوب طريف بنحو ٨٠ جنيهاً فى السنة ، بينما قدر متوسط صافى الإيراد المزرعى لفدان القطن بأراضى الائتمان الزراعى المجاورة لها والمتداخلة معها فى الزمام التى تخدمها الجمعيات التعاونية الزراعية بقرى نوب طريف ونورى باشا بحوالى ٨٣ جنيهاً . كذلك قدر متوسط صافى الإيراد المزرعى من فدان القطن بأراضى الجمعية التعاونية للاصلاح الزراعى بكفر الأمير بنحو ٩٤ جنيهاً ، بينما قدر فى أراضى جمعيات الائتمان الزراعى بقرى كفر الأمير والحصاينة ودبو الوسطى المجاورة لها والمتداخلة معها فى الزمام بنحو ٧٨ جنيهاً (جدول ٢) .

(رابعاً) المعايير النسبية للتعرف على مدى كفاية الإدارة فى أراضى جمعيات الإصلاح الزراعى والائتمان الزراعى :

قدرت نسبة التكاليف الكلية للايرادات الكلية لفدان القطن بأراضى الجمعية التعاونية الزراعية للاصلاح الزراعى بنوب طريف بنحو ٦٣ ٪ بينما قدرت هذه النسبة بأراضى الجمعيات التعاونية الزراعية (ائتمان) بنوب طريف ونورى باشا بنحو ٥٦ ٪ ، كما قدرت نسبة التكاليف الكلية للايرادات الكلية بأراضى الجمعية التعاونية الزراعية للاصلاح الزراعى بكفر الأمير بنحو ٦٠ ٪ ، بينما قدرت فى أراضى الائتمان الزراعى المجاورة لها والمتداخلة معها فى الزمام التى تخدمها الجمعيات التعاونية الزراعية بقرى كفر الأمير والحصاينة ودبو الوسطى بنحو ٦٢ ٪ . ولما كانت التكاليف الكلية تتضمن التكاليف الثابتة التى تشتمل على الإيجار والضرائب والاستهلاك

جدول (٢)

صافى الإيراد المزرعى لفدان القطن بأراضى الإصلاح الزراعى والائتمان الزراعى

بنوب طريف خلال الموسم الزراعى (٦٨ / ١٩٦٩)

البنـــود	الجمعية التعاونية الزراعية للاصلاح الزراعى بنوب طريف	جمعية الائتمان الزراعى بنوب طريف ونورى باشا	الجمعية التعاونية الزراعية للاصلاح الزراعى بكفرالسوق	الجمعية التعاونية الزراعية ائتمان بكفر الأمير والحصاينة ودبوالوسطى
متوسط إنتاج الفدان من القطن بالقنطار	٦,٧٤	٦,٤٦	٧,٣٠	٦,٧١
متوسط ثمن بيع قنطار القطن تسليم المزرعة بالجنيه	٢٠,٧٢٠	٢١,٥٣٠	٢١,٢٠٠	٢٠,٨٣٠
إجمالى الإيراد السنوى القطنى بالجنيه	١٣٩,٥٢٠	١٣٩,٠٨٤	١٥٤,٧٦٠	١٣٩,٧٤٨
إجمالى المصروفات السنوية بالجنيه	٥٩,٤٢٠	٥٦,٠٨٧	٦١,١٤٣	٦٢,١٠٠
صافى الإيراد السنوى لفدان القطن بالجنيه	٨٠,١٠٠	٨٢,٩٩٧	٩٣,٦١٧	٧٧,٦٤٨

المصدر : احتسبت من واقع استمارات استبيان الدراسة الميدانية .

والصيانة ، وهى تعتبر تكاليف مقررة على المزرعة وبصرف النظر عن السياسة الإنتاجية والإدارية التى تتبعها ؛ لذلك كانت التكاليف المتغيرة أكثر تأثراً بكفاية الإدارة المزرعية التى تظهر كفايتها العالية بتخفيض نسبة التكاليف المتغيرة للايرادات الكلية . وقد قدر فى هذا البحث نسبة التكاليف المتغيرة للايرادات الكلية فى كل من أراضى الإصلاح الزراعى والائتمان الزراعى المجاورة لها ، حيث قدرت بنحو ٣٥ ٪ بكل من أراضى الإصلاح الزراعى والائتمان الزراعى بمنطقة عمل الجمعية التعاونية الزراعية للاصلاح الزراعى بنوب طريف ، كما قدرت نسبة التكاليف المتغيرة للايرادات الكلية بنحو ٦٠ ٪ بأراضى الإصلاح الزراعى بجمعية كفر الأمير للاصلاح الزراعى المجاورة لها التى تخدمها الجمعيات التعاونية الزراعية (ائتمان) بكفر الأمير والحصاينة ودبو الوسطى (جدول ٣) .

هذا ، وتقدر نسبة متوسط التكاليف المتغيرة إلى متوسط الإيرادات الكلية فى أراضى الإصلاح الزراعى فى العينة بحوالى ٣٤٪ فى المتوسط ، بينما تصل هذه النسبة إلى نحو ٣٧٪ فى أراضى الائتمان الزراعى فى عينة البحث ، الأمر الذى يدل معناه على ارتفاع كفاية الإدارة المزرعية فى أراضى الجمعيات التعاونية الزراعية فى مناطق الإصلاح الزراعى فى عينة البحث عن مثيلتها فى أراضى جمعيات الائتمان الزراعى المجاورة لها .

يتضح مما تقدم اختلاف التكاليف الكلية من جمعية إلى أخرى ، وإن كان يلاحظ ارتفاع متوسط التكاليف الكلية بأراضى الجمعيات التعاونية الزراعية للإصلاح الزراعى فى العينة عنها فى أراضى الجمعيات التعاونية الزراعية (ائتمان) المجاورة لأراضيها وارتفاع التكاليف الكلية فى أراضى الإصلاح إنما يرجع بصفة أساسية إلى الارتفاع فى التكاليف الثابتة ، وهى تكاليف مقررة لادخل لكفاية الإدارة فى تحديدها ، وإن كانت لاتمثل قيما مدفوعة بالنسبة للمنتج فى أراضى الإصلاح الزراعى ، حيث لايتحمل العضو إلا بقسط ثمن الأرض . كما أوضحت الدراسة انخفاض متوسط التكاليف المتغيرة بأراضى الجمعيات التعاونية الزراعية للإصلاح الزراعى فى العينة عنها فى أراضى الجمعيات التعاونية الزراعية (ائتمان) المجاورة ، وقد

جدول (٣)

متوسط التكاليف والإنتاج لفدان القطن بأراضى الإصلاح الزراعى والائتمان الزراعى

خلال الموسم الزراعى (٦٨ / ١٩٦٩)

البنـــد	التكاليف المتغيرة		التكاليف الكلية		الانتاج الكلى	
	جنيه	للايرادات الكلية	جنيه	للايرادات الكلية	قنطار قطن زهر	مليم جنيه
		٪		٪		
الجمعية التعاونية للاصلاح الزراعى بنوب طريف	٤٩,٠٠٠	٣٥	٨٧,٢٠٠	٦٣	٦,٧٤٠	١٣٩,٥٢٠
الجمعية التعاونية بنوب طريف (ائتمان)	٤٨,٢١٧	٣٥	٧٧,٤٨٧	٥٦	٦,٤٦٠	١٣٩,٠٨٤
الجمعية التعاونية بكفر الأمير (إصلاح زراعى)	٤٩,٩٥٩	٣٢	٩٢,١٣٣	٦٠	٧,٣٠٠	١٥٤,٧٦٠
الجمعية التعاونية بكفر الأمير (ائتمان)	٥٢,٩١١	٣٨	٨٦,٨٥٠	٦٢	٦,٧٠٩	١٣٩,٧٤٨

(١) المصدر : احتسبت من واقع الدراسة الميدانية .

يرجع ذلك إلى عدم قيام الجمعيات التعاونية الزراعية فى كل من أراضى الإصلاح الزراعى والائتمان الزراعى فى العينة بتوفير جميع احتياجات الأعضاء من الموارد الإنتاجية المختلفه اللازمة لزراعاتهم واعتماد الأعضاء على مصادر أخرى للحصول على جزء من هذه الاحتياجات مما قد يعكس فى معناه ضعف ارتباط هؤلاء الأعضاء بتعاونياتهم ، وقد يرجع عدم قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بتوفير كافة متطلبات الأعضاء من مستلزمات الإنتاج المختلفة إلى عدم توفر مثل هذه المستلزمات لدى الجمعيات التعاونية بالقدر الذى يمكنها من تلبية كافة احتياجات أعضائها منها بالقدر الكافى وبالنوعية التى يطلبونها مما قد يلزم معه ضرورة قيام الدولة بتوفير المزيد من هذه المستلزمات الموردية لهذه المنظمات فى الوقت المناسب حتى يتسنى لها القيام بواجباتها وتحقيق أهدافها . كما قد يرجع عدم قيام الجمعيات التعاونية الزراعية فى العينة (إصلاح وائتمان) بتوفير جميع احتياجات الأعضاء من مستلزمات الإنتاج المختلفة واعتمادهم على مصادر أخرى فى الحصول على جزء من هذه المستلزمات إلى عدم انتظام هؤلاء الأعضاء فى سداد مستحقات الجمعيات التعاونية من معاملات أعوام سابقة ، مما يشكل عاملا محدداً لدى هذه التعاونيات فى التوسع فى تقديم المزيد من الخدمات ، خاصة وأن الجمعيات التعاونية الزراعية فى جمهورية مصر العربية تقدم خدماتها للأعضاء بالأجل . وعلى العموم فقد تبين أن جمعيات الإصلاح الزراعى تعتبر أكفأ من جمعيات الائتمان ، وذلك بالرجوع إلى صافى الايراد المزرعى كمقياس للكفاية . وعلى العكس من ذلك إذا اعتبرنا نسبة التكاليف الكلية للإيرادات مقياسا آخر للكفاية ، فإن ذلك سيكون فى جانب الجمعيات التعاونية الزراعية (ائتمان) . إلا أن نسبة التكاليف المتغيرة إلى الايراد الكلى لم تتمش مع هذه النتيجة ، أى أنه يمكن القول بأن الإدارة فى الجمعيات التعاونية الزراعية فى أراضى الاصلاح الزراعى تتميز بكفايتها النسبية عن الجمعيات التعاونية فى خارج مناطق الإصلاح الزراعى وإن كانت الفروق بينهما ليست كبيرة .

الملخص

إن مديرى المزارع يهتمون وبالدرجة الأولى بالعلاقة بين التكلفة المزرعية والايراد المزرعى حيث إن مثل هذه العلاقة يتحدد فى ظلها نوعية المنوال المزرعى والنواتج المزرعية السائدة وقد درست الكفاية الادارية للنظام التعاونى الزراعى المصرى من خلال دراسة التكاليف الإنتاجية ، ونظراً لما توليه الدولة من اهتمامات خاصة بمحصول القطن ، كما وأنه يحتل مركز الصدارة للخدمات التى تؤديها الجمعيات التعاونية فقد وقع الاختيار عليه لإجراء هذه الدراسة ، وفى سبيل ذلك تم تصميم استمارة استبيان لتجميع البيانات الإحصائية اللازمة عن التكاليف والإنتاج لمحصول القطن فى الموسم الزراعى (١٩٦٩/٦٨) ، كما تم أخذ عينة عشوائية من المزارع التى يتكون منها منطقة عمل هذه الجمعيات وقد كانت العينة ممثلة لتعاونيات الإصلاح الزراعى والائتمان الزراعى ليتسنى إجراء المقارنة بينهما .

وقد بينت الدراسة اختلاف التكاليف الكلية من جمعية إلى أخرى وإن كان يلاحظ ارتفاع متوسط التكاليف الكلية بأراضى الجمعيات التعاونية الزراعية للإصلاح الزراعى فى العينة عنها فى أراضى الجمعيات التعاونية الزراعية (الائتمان) ويرجع ارتفاع التكاليف الكلية فى أراضى الإصلاح الزراعى بصفة أساسية إلى ارتفاع التكاليف الثابتة والتى لا دخل للإداره فى تحديدها ، كما أوضحت الدراسة انخفاض متوسط التكاليف المتغيرة بأراضى الجمعيات التعاونية الزراعية بالاصلاح الزراعى عنها فى أراضى الجمعيات التعاونية (ائتمان) المجاورة ، وقد يرجع ذلك إلى عدم قيام الجمعيات التعاونية الزراعية فى كل من أراضى الاصلاح والائتمان فى العينة بتوفير جميع احتياجات الأعضاء من الموارد الانتاجية المختلفة اللازمة لزراعاتهم واعتماد الأعضاء على مصادر أخرى للحصول على جزء من هذه الاحتياجات مما قد يعكس فى معناه ضعف ارتباط هؤلاء الأعضاء بتعاونياتهم .

وقد بين هذا البحث أن جمعيات الاصلاح الزراعى تعتبر أكفأ من جمعيات الائتمان وذلك بالرجوع إلى صافى الايراد المزرعى كمقياس للكفاية ؛ وعلى العكس من ذلك إذا اعتبرنا نسبة التكاليف الكلية للايرادات مقياسا آخر للكفاية فإن ذلك سيكون فى جانب الجمعيات التعاونية الزراعية (ائتمان) إلا أن نسبة التكاليف المتغيرة إلى الإيراد الكلى لم تتمش مع هذه النتيجة ، أى أنه يمكن القول بأن الإدارة فى الجمعيات التعاونية الزراعية فى أراضى الاصلاح الزراعى تتميز بكفايتها النسبية عن الجمعيات التعاونية فى خارج مناطق الإصلاح الزراعى وإن كانت الفروق بينهما ليست كبيرة.